واسطة بين المتعدي واللازم واما نحو ضرب زيد
بالبناء للمفعول فمتعد لان بناءه له بعد مجاوزته
اليه **للزوم** اي لقصوره ولذا عداه بعلى **وعدم**
انفكاكه اي عدم زوال الفعل **عنه** وهذا لا يطرد
في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام وقعد
فالذي ينبغي ان يعبر الانفكاك بالتجاوز **على**
المفعول به فقد بعلى وما بعدها ليصح التعليل اذ الفعل
مطلقا واقع في الوجوه والزمان والمكان واعلم
ان التعريفين ينتقضان معا بنحو مررت من قولك
مررت بزيد فان التعدي ثابت لمعناه ولفظه في
محل المفعول اذ لم يفقد التعدي بالنفس الا ان يجاب
بان المجرور فيه لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به وهو
مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره في حد
مقابله **وفعل واحد قد يتعدى بنفسه** اي حال كونه قد علم
تعديه في الموضعين غير مناسب لقوله تساوي
الاستعمالين فالصواب حذفهما كما في كلام الرضي
الذي هو اصله فان قلت التعدي وغيره نقيضان وهما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا في الفعل
الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد وجمعها اجتماعهما
في الفعل

في الفعل الواحد وقتي الاستعمالين وقد اشار الشارح
الى ذلك بقوله **وقد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا**
وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما حيث فرع التسمية
على ما قبلها **وذلك** اي التسميتان **عند تساوي الاستعمالين**
اي في مطلق الكثرة بان يكون كل منهما كثيرا وان كان
احدهما اكثر نحو شكرته وشكرت له ونصحته
ونصحت له فان استعمالهما باللام اكثر منه بدونها
الكثرة ايضا كما يقتضيه قول الجوهري انهما باللام افصح
الدال على انهما بدونه فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه
من موافقته لدافع القياس استعمال الكثير فلا اعتراض
على الشارح ونقول عن غيره مما فيه تدافع ظاهرهم وعلى
المناقشة في المثال ليست من دأب المحققين **والحق انه**
اي ذلك الفعل اولا **متعدي** مع اللام وبدونها **لان معناه**
مع اللام المعنى بدونها وهو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل
واذا اتحد المعنى وجب انه متعدي لكن لقائل ان يقول
اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد
الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا واللام
زايدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا
قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى

ح م ٧ ت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)